

مريم العدوية

ثالث العولمة والسياسة واللغة

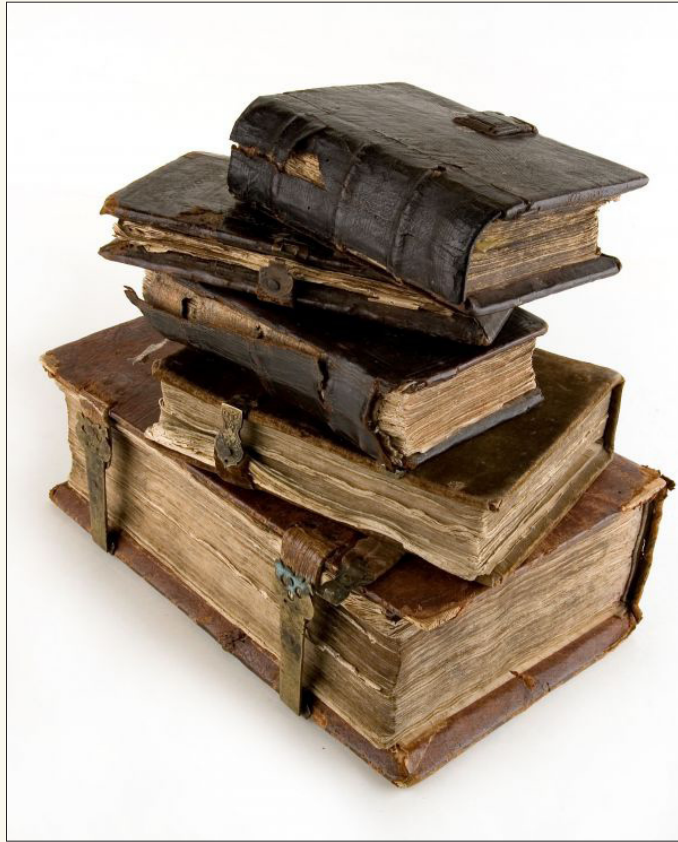
تقابلها مطالب الغرب بالديمقراطية. وعلى سبيل المثال تقوم المؤسسات الغربية بالبحث عن اللغات وحمايتها حتى تلك الإسلامية منها؛ فلغة (الأجمت) وهي لغة عربية مسبوكة في قالب نحوي وصرفي إسباني، يجهلها السواد الأعظم من المسلمين بينما يحاول الغرب حفظها! فلم يعد هناك إطار نظري واحد يلم شتات الفلسفات الغربية.

وليس بالأمر الهين على المسلمين التوجه نحو الاهتمام بأحياء اللغات في الوقت الراهن، حيث يعتبر الأمر بالنسبة لهم ثانويًا فمشاكلهم الحالية وضعفهم يحول دون ذلك.

وعن السياسة اللغوية في بعض البلدان الإسلامية طرح الكاتب عدة نماذج، حيث سلط الضوء على تلك النماذج التي تعاني من صراعات طائفية ذات نزوعات لغوية؛ فللغة دور كبير في حفظ أمن البلاد واستقراره، وهناك عدد كبير من البلدان الإسلامية التي تملك تعددًا لغويًا واضحًا، وبسيطرة لغة على أخرى ومع غياب الوعي الحقوقي ظهرت الكثير من الصراعات التي أدت إلى غياب الوحدة.

وعن السياسة اللغوية في شمال إفريقيا كنموذج، تحدث الكاتب عن اللغة الأمازيغية التي أتت عليها الدهر وفقدت الكثير من قيمتها حتى باتت مهمشة، بينما التاريخ يحكي الكثير من الأمجاد المشرفة لهذه اللغة؛ فحركة التعريب في شمال إفريقيا كمثل نجدتها رغم نجاحها لم تستطع أن تقضي على الأمازيغية كما حدث في بلدان مجاوره، وهذا يعود إلى جغرافية المكان وكذلك مدى أصالة اللغة وقوة هوية المتحدثين بها. ومن جانب آخر ورغم نجاح سياسة توحيد اللغة؛ فالعربية أصبحت هي اللغة الأولى رغم بقاء الأمازيغية، وهناك ثمة أخطاء كان من الممكن تجاوزها في السياسة اللغوية بالمغرب والجزائر ومنها:

- انعدام أي إشارة للغة الأمازيغية في الدستور.
- وأما عن المسألة الكردية فلقد فسر الكاتب نمو الحس القومي والانفصالي لدى الأكراد بما يلي:
- قوة المد القومي العربي التركي الفارسي
- خضوع الأكراد لأنظمة سياسية مارست نوعاً من القهر السياسي
- ولم تنجح عمليات التعريب عند الأكراد بالكامل؛ فلم تتجاوز العربية كونها لغة رسمية للتخاطب أو لغة التعليم وكان من الممكن إنجاح عملية التعريب بشكل أكبر لو أتبع بعض السياسات اللغوية ومنها:
- الاعتراف بالحقوق اللغوية ضمن مفهوم شامل للوحدة الوطنية
- الابتعاد عن إعطاء بُعد تبشيري للقومية سواء من جهة الأكراد أو غيرهم.
- لقد أصبح الوعي بأهمية الحفاظ على اللغة كإرث حضاري ومكون ثقافي يمكن لا يمكن تجاوزه، ولذا وجب على المختصين أن يعدوا العدة لحراك فعلي يتجاوز النظريات .



حيث ذهب إلى غيبية معرفتنا بالأمر وبأن اللغات الإنسانية تنشأ وتبدل تبعاً لمكان وزمان الإنسان، ومن اللغة الأم كذلك ولدت لغات أخرى. ومن جانب آخر اختلف (ابن حزم) مع (جالينوس) الذي رفع اليونانية بينما احتقر اللغات الأخرى. وتشير الإحصائيات إلى أن ما يربو على نصف لغات العالم مهدد بالانقراض. إنه لأمر جليل ينبغي التنبيه والتصدى له؛ فاللغات أساس الهوية والموت التدريجي لهذه اللغات وتحول العالم إلى اللغة الواحدة ستعاني البشرية من فقر فكري شديد.

وإن كان (ابن حزم) ربط بين موت اللغة وموت السلطان، فإن هذه الفكرة لا ينبغي أن تبقى في عصر قامت لحقوق الإنسان مكانتها، وبالتالي ينبغي أن يُحفظ للإنسان أثره وحضارته. ومن هنا بات من المهم الذهاب بالعولمة إلى خدمة البشرية في جانب السياسة اللغوية وذلك من خلال:

- التقنيات الإعلامية المتطورة.
- عولمة قيم حماية حقوق الإنسان ومنها الحقوق اللغوية.
- وليس المقصود بحماية اللغة دفنها من جديد بين السطور والرفوف؛ فموت اللغة يحدث تلقائياً بوفاة آخر مُتحدث بها، ولذا لا فائدة من الحفظ والتخزين بل يجب إعادة إحياء مكانتها باستخدامها وتداولها من جديد.
- ومن المفارقات الغربية أن يكون مصدر العولمة هو كذلك مصدر حماية اللغات، فبينما المسلمون ضمير غائب في ساحة حماية اللغات، نجد اليونسكو قد أوجدت جمعيات معنية بالأمر. فالغرب اليوم بات نسيجاً متشعباً للكثير من الأفكار والرؤى التي من الممكن أن نجدتها متضاربة؛ فبينما العولمة تسعى إلى الهيمنة

الهوية حسب علماء اللسانيات لصيقة باللغة، والمقصود بالهوية هنا هوية الفرد والمجتمع؛ ولأن الكيانات الاجتماعية والسياسية لا تقوم إلا بأساس لغوي؛ أصبح للمكون اللغوي علاقة وطيدة بالاستقرار السياسي. فاللغة أصبحت من الأهمية بمكان بحيث أصبح دورها يتخطى حدود كونها أداة اتصال.

جاء مقال المصطفى تاج الدين بعنوان: «نحو سياسة لغوية متسامحة في زمن العولمة»؛ ليوضح البعد اللغوي الذي يؤثر على كل مناحي الحياة والذي بات يشكل هاجساً لنرى لغاتنا من زوايا أخرى.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، في إطار الصراع العرقي حدث خلط كبير بين العرق والوحدة في المفهوم اللغوي؛ إن اندثار اللغة يعني ضياع أمة وثقافة ومن هنا ظهرت ثورة جديدة تعنى بالهويات اللغوية في محاولات جادة من أجل مواجهة الواحدة اللغوية التي تبشر بها العولمة نحو هيمنة اللغات الغالبة والتي ستؤدي -فيما لو حدثت- إلى هيمنة النموذج الثقافي المختزن في رموز الاتصال، ومن أمثلة اللغات المهددة بالانقراض: اللغة البيلاروسية والكورية والعربية.

وعن السياسة اللغوية استرسل تاج السر موضحاً بأن السياسة في التداول العربي مرادفة للرعاية والمصلحة وهي اصطلاحاً: تعني القيام بمسؤولية الإدارة والرعاية للجماعة السياسية بما يجلب لها المصالح ويكف عنها المفسد. ومن هنا يتضح بأن السياسة اللغوية هي نوع التعامل الرسمي للحكومات مع اللغة. وليس من الضروري وجود قانون يحكم اللغة لتأكيد السياسة اللغوية في بلد ما بل يكفي التداول المعروف .

ويذهب (دينيس أجير) إلى أن هناك عدة أنواع للسياسات اللغوية ومنها:

- نوع يركز على الوحدة والوفاق الاجتماعي.
- نوع يعتمد على أفق أرحب يؤمن بالتنوع والضيغفاء.
- ولقد حاول الإنسان عبر التاريخ اتباع سياسات لغوية معينة، مثلاً: تفضيل لغة على أخرى، فالبيونانيون اعتبروا غير المتحدثين باليونانية برايرة، بينما ذهب العبرانيون إلى أن لغتهم هي الأفضل. وهذه الأمثلة تعتبر دليلاً واضحاً على السياسة اللغوية لأمرين أولهما: لما للمواقف اللغوية من دور في السياسة اللغوية، وثانياً: لما نتج عنها من نزوعات تتجه نحو الهيمنة السياسية واللغوية للغة الأقوى. ولولا سماحة الإسلام لوصلت هيمنة العربية حداً يتم فيه احتقار العجم!

وفي الجانب الأوربي لم يخل الأمر من صراعات بين القوميات حول الهيمنة اللغوية. والمتأمل حالياً للغة الإنجليزية يمكنه لمس التأثير الكبير للغة الفرنسية عليها خاصة في جانب الإصلاحات القانونية. ولأن اللغة هي وليدة الرغبة الملحة لدى الشعوب للتواصل، ولأن الشعوب لا ينتمون إلى نسيج واحد بل تتعدد القوميات البشرية في المجتمع الواحد تعددت اللغات، فالتعدد اللغوي أمر واقع لا مناص منه. وكل لغة تعتبر بمثابة رافد عظيم للكثير من الثقافة والعلوم وموت أي لغة هو خسارة فادحة للبشرية، ولذا فإن من واجب السياسة اللغوية الحكيم أن لا تحارب التعدد اللغوي بل تأكده. فليس هناك أي مبرر علمي ولا خلقي لتفضيل لغة على أخرى، والقرآن الكريم من جانب آخر ربط بين اختلاف الألسنة ومعرفة إعجاز الله في خلقه. وفي الأحكام شرح (ابن حزم) رأيه الرحب حول اللغة الأولى لأدم،

maryamsaid2015@gmail.com